

مقدمة

(١)

في عشق مصر كتب هذا المؤلف .. ومن سحر تاريخها .. ونشوة ماضيها .. وعبق تراثها .. ومن الأمل في مستقبلها صيغت أحرف هذا الكتاب .. فمعذرة ان امتزجت رومانسية العاشق بتحليلات الباحث المفسر .. فهذا مؤلف في حب مصر .. ذلك الحب الذي لا أود أن أقيق منه أبدا .

وموضوع هذا المؤلف .. هو الزعامة السياسية في مصر .. والزعامة السياسية Political Leadership تعد أحد القضايا الهامة التي شغلت عددا غير يسير من المتخصصين في علوم المجتمع ، لاسيما علماء السياسة والاجتماع وعلم النفس الاجتماعي ، فضلا عن المؤرخين وراصدى حركة التاريخ منذ عبد الرحمن بن خلدون - ومن سبقه - حتى اللحظة الراهنة .

فالظاهرة تتسم بمشاعية التناول ، كل يتناولها من زاوية تخصصه ، لذلك فانها تاتى رؤى تجزيئية ، أحادية الجانب ، رغم تعقد الظاهرة وتشابك أبعادها . ولعل هذا التعقد وذلك التشابك هو ما أغرى عددا من المتخصصين في علم المجتمع أن يولوها اهتماما خاصا ، نظرا لما تتسم به الظاهرة من وفرة في الأبعاد ، وثراء في قضايا البحث والتقصى .

وقد يتصور البعض أن ظاهرة التعدد في التناول التي تتسم بها ظاهرة الزعامة السياسية هي أحد مظاهر عمق التناول ، بينما يرى آخرون ان هذا التعدد يعد (تجزيئا) للظاهرة وتسطيحا لها ، وهو ما يبعد بينها وبين التناول الجاد والعميق في الآن نفسه ، لذلك فنحن مع دعوى توحيد جهة الاهتمام والتخصص في تناول مثل هذه الظاهرة ، وهو موقف ينبثق من ايماننا بأهمية ظاهرة الزعامة السياسية وبخطورتها بالنسبة لواقع المجتمعات ومستقبلها ، وما بين الأهمية والخطورة تظهر الحاجة الى علم متخصص يعنى بظاهرة الزعامة السياسية من حيث الكشف عن أبعادها ،

وتحديد ملامحها ، وتعيين مساراتها وعلاقتها بغيرها من المتغيرات التاريخية والبنائية ، والدور الذى يمكن أن تلعبه لحاضر المجتمع ، فضلا عن التنبؤ ، بما يمكن أن تكون عليه فى المستقبل .

(٢)

وإذا كنا نقر بأن ظاهرة الزعامة السياسية تفتى بحكم طبيعتها الى علم الاجتماع السياسى Political Sociology لأسباب سوف نعرض لها فيما بعد ، الا أننا - ومن منطلق الاحساس بأهمية الظاهرة وخطورتها - نهدف الى أن يكون هذا المؤلف أحد بشائر تخلق نسق معرفى متميز يعنى بدراسة ظاهرة الزعامة السياسية، سعيا وراء تعيين نظرى ومنهجى متكاملين، وتحقيقا لوحدوية التناول .

وقد تواجه هذه الدعوى باعتراض مؤداه : ان هذا يعنى انه بتعدد ظواهر المجتمع تتعدد الانساق المعرفية ، والعلوم الفرعية ، ويصبح لكل ظاهرة نسق معرفى مستقل ، يعنى بدراستها ، وتصبح محورا لدراساته النظرية وتطبيقاته الميدانية ، وهو الأمر الذى ينبىء بحدوث (فوضى) فى علوم المجتمع ؟ .

ولكن الأمر - على خلاف ذلك - فما كنا من دعاة الفوضى فى علوم المجتمع ، ولا كنا من مؤيدى تعدد فروع هذه العلوم أو تشعبها بصورة مسرفة . فاستقلال ظاهرة أو عدة ظواهر بنسق معرفى متميز لا يتم - فى تصورنا - بصورة عشوائية ، ولكنه أمر (محكوم) بضوابط لعل من أبرزها أهمية الظاهرة وخطورتها من جهة ، و (عجز) العلوم التى قد ينتصور أنها تنتمى إليها عن تقديم تفسير علمى لهذه الظاهرة ، له حدوده النظرية والمنهجية المتميزة من جهة أخرى ، الأمر الذى قد يشعر معه الباحثون بضرورة انشاق هذا النسق المعرفى الذى تكتمل من خلاله الرؤية المعرفية لهذه الظاهرة .

وسسيولوجيا الزعامة السياسية Sociology of Political Leadership كنسق معرفى تصبو الى تكامل ملامحه النظرية وحدوده المنهجية ليس بدعة فى علمى السياسة والاجتماع ، فلقد سبق ذلك انبثاق نسق متميز يتناول ظاهرة الثورة هو سسيولوجيا الثورة أو علم اجتماع الثورة Sociology of Revolution وأضحت له ملامحه الخاصة ، نظريا ومنهجيا ، رغم انتمائه

تاريخيا الى علم الاجتماع السياسى ، فلا أقل من أن يكون لظاهرة الزعامة السياسية نسق معرفى مستقل ، وهو أمر قد يصعب تحقيقه فى الوقت الذى تتشتمت فيه اسهامات الباحثين فى علمى السياسة والاجتماع .

والى أن يتحقق هذا الأمل سوف تظل ظاهرة الزعامة السياسية أحد محاور الاهتمام فى علم الاجتماع السياسى ، وهو انتماء له مشروعيته المستمدة من الدعاوى الآتية :

أولا : ان ظاهرة الزعامة السياسية ، ظاهرة تتفاعل فيها الأبعاد التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، بحيث تبدو الظاهرة وكأنها نتاج أو محصلة لهذه الأبعاد جميعها ، وهى أبعاد تكشف عن طبيعة العلاقة الجدلية بين الظواهر السياسية - ومنها ظاهرة الزعامة - بغيرها من ظواهر المجتمع ، وهو جوهر اهتمام علم الاجتماع السياسى .

ثانيا : يمثل التاريخ والبعد التاريخى حجر الزاوية فى دراسات علم الاجتماع السياسى . وظاهرة الزعامة السياسية ، ظاهرة ذات أبعاد تاريخية ، لا يكتفى بفهمها بنائيا دون سير غورها تاريخيا .

ثالثا : معنى ذلك أن علم الاجتماع السياسى يكشف عن كفاءة خاصة فى فهم ظاهرة الزعامة السياسية ، نظرا لقدرته المتميزة على التعامل مع السياسة والتاريخ وعلم الاجتماع وكأنهم وحدة واحدة تتسم بالتفاعل والجدل ، أو كأنهم بناءا عضويا متكاملا يتسم بالاتساق والتساق والاعتماد المتبادل ، وهو الأمر الذى تتطلبه الدراسة الجادة والواعية لظاهرة الزعامة السياسية .

رابعا : تمثل تكتيكات علم الاجتماع السياسى وطرائق البحث فيه ، أكثر التكتيكات أو الطرق قدرة وكفاءة فى الكشف عن أبعاد ظاهرة الزعامة السياسية ودينامياتها المختلفة لا سيما طريقتى العزو Imputation واقتفاء الأثر Trace ، وهما الطريقتان التى استمدهما علم الاجتماع السياسى من علم اجتماع المعرفة Sociology of Knowledge ، وهو ذلك العلم الذى يعنى أساسا بحوارية العلاقة بين الفكر والواقع .

(٣)

ويكشف التراث النظرى لعلم الاجتماع السياسى عن الطبيعة التركيبية لظاهرة الزعامة السياسية نظرا لارتباطها بعدد من المفاهيم والظواهر

كمفاهيم السلطة Authority والقوة Power والصفوة The Elite

•• ثم اصطلاح النفوذ أو التأثير The Influence والثورة The Revolution

كما يثير ذات الاصلاح مشكلة أخرى ترتبط بما يمكن أن يحدث من خلط بين اصطلاح الزعامة بمعناها السياسى ، واصطلاح القيادة بمعناها الاجتماعى أو الثقافى أو الادارى .

وتتعاظم مشكلة الزعامة السياسية عند تعيين التمايزات القائمة

بين الزعيم السياسى Political Leader من جهة والحاكم The Ruler من جهة أخرى ، وهل من الممكن الجمع بين الزعامة السياسية وتملك السلطة الشرعية ، أم أن لكل من الزعيم والحاكم مقوماتها وماهيتها الخاصة ؟ وأن لكل منهما دورا فى المجتمع ، يكمل كل منهما الآخر ؟ .

ثم ما علاقة الزعامة السياسية بالطبيعة السياسية للمجتمع وبمنط الحكم السائد ؟ بمعنى هل تنبثق الزعامة من خلال افرازات الصيغة الديمقراطية والحزبية للحكم ؟ ، أم تعد انعكاسا طبيعيا لما تكشف عنه الصيغة الاوتوقراطية من متتاليات تتعلق بكبت الحريات والاستئثار بالحكم؟

ولا شك أن تلك المشكلات ، ومجموعة التساؤلات المرتبطة بظاهرة الزعامة السياسية قد ترددت بشكل أو بآخر خلال الاسهامات النظرية لمنظرى علم الاجتماع السياسى فى تناولهم لهذه الظاهرة ، والتي تكشف فى مضمونها عن تصور خاص للزعامة السياسية باعتبارها قوة أو نفوذ خاصا خارج السلطة الشرعية التقليدية ، فهى سلطة تتجاوز كل حدود الشرعية الحاكمة ، وقد تمثل أحد صفوات المجتمع المختلفة ، فقد تكون صفوة عسكرية ، أو صفوة سياسية ، أو صفوة فكرية ، أو صفوة دينية ، ولكنها على أية حال صفوة متميزة ، تنتم بمجموعة من الخصائص وتنهض وفقا لمجموعة من القدرات والكفاءات الخاصة .

وقد نتفق مع التصور السابق لطبيعة الظاهرة السياسية من حيث حتمية توفر الملكات أو المواهب الخاصة وتوفر الظروف الموضوعية التى تنتج لها الانشاق والتألق ، ومن حيث اعتبارها أحد صفوات المجتمع ، ومن حيث تجاوزها لكل حدود السلطة الشرعية التقليدية ومن حيث قدرتها على التعبير عن القوى المختلفة للمجتمع ، الا أننا نضيف الى هذه المقومات عددا من

الاعتبارات نوجزها فيما يلي ، وهي الاعتبارات التي أمكن استخلاصها من واقع الثورات النظرى لظاهرة الزعامة السياسية :

أولا : ان الزعامة السياسية الحقيقية لا تنشأ من فراغ ، فهي تتخلق كنتاج لمجموعة من الأبعاد والمواقف ، فالثورة على سبيل المثال يمكن النظر إليها باعتبارها المناخ الطبيعي التي تتولد من خلاله الزعامات السياسية ، وهذا يعنى أن بعض المنظرين يرون أن (الأزمة) أو (الموقف) تلعب دورا حاسما في تعيين معالم الزعامة ، بل وفي انبثاقها .

ثانيا : يشير بعد الثورة - التي تقوم أصلا لمناهضة مظاهر الظلم والديكتاتورية - الى أن تخلق ظاهرة الزعامة مرتبطة بظروف المجتمع الاوتوقراطى ، رغم ما يشير اليه البعض من ارتباط هذه الظاهرة بغوئية خاصة من نظم الحكم ، وهو النظام الديمقراطى الحزبى الذى يتيح للكفاءات والمواهب السياسية أن تتألق وتزدهر حسبما يشير أنصار هذا الاتجاه .

وعندى أن النظم الاوتوقراطية - وهي أحد أسباب الثورات السياسية والشعبية ، بل تعد سببها الوحيد - وما يترتب عليها من مظاهر للديكتاتورية والاستئثار بالحكم ، فضلا عن عدم العدالة والظلم ، تتيح للزعامات السياسية أن تتخلق لقيادة حركة الجماهير لدرء الظلم ومناهضة الديكتاتورية .

أما النظم الديمقراطية الحزبية فهي التي تتيح - كنتاج لفلسفتها التي تنهض على أساس الحرية والمعارضة - للزعامات السياسية الاستمرار والنمو والازدهار حيث تجد هذه الكفاءات فرصتها في النقد والمعارضة وملاحظة حركة الواقع السياسى ، وهنا تلعب الاحزاب السياسية دورا متميزا في تبني الزعامات السياسية واحتضانها والعمل دائما على أنمائها . فالنظم الاوتوقراطية تخلق الزعامات السياسية (رغم اراحتها) ، بينما تنبثق تلك الزعامات (بارادة) النظم الديمقراطية وتشجيعها . فالنظامان يخلقان الزعامة السياسية ، ولكن كلا وفقا لظروفه ، فانبثاق الزعامات السياسية اذن ليس وفقا على صيغة سبطوية بعينها ، وهو ما قد نختلف فيه مع بعض منظرى ظاهرة الزعامة السياسية .

ثالثا : يشير بعض منظرى الفكر السياسى والاجتماعى الى ضرورة التمييز بين نظام الحكم الذى ينهض على أساس الزعامة ، وهو النظام الذى

تتيحها - فيما يتصور البعض - الصيغة الديمقراطية ، وبين نظام الحكم الذى يقوم على النزعة الحاكمة Rulership وهى النزعة التى تسود - فيما يتصور بعض المنظرين - المجتمع الاوتوقراطى .

والملاحظ أن دعاوى التمييز بين المجتمعات الزعامية ونقيضها المجتمعات الحاكمة ينهض على أساس تصور بعض المنظرين من أن المجتمع الديمقراطى مجتمع يسوده النظام السياسى الزعامى ، بمعنى أن الحاكم فى هذه الأنظم الديمقراطية هو بطبيعته زعيم ، أما الأنظم الحاكمة ، فحكامها يتسمون بأنهم حكام تقليديون وهو ما يسود المجتمعات الاوتوقراطية ، فكان هذا التصور يريده التأكيد على أن الزعامة ظاهرة مرتبطة - فقط - بالصيغة الديمقراطية للحكم .

وبصرف النظر عن الملاحظة السابقة الا أنه من المؤكد أن امكانية الجمع بين الزعامة السياسية وامتلاك السلطة السياسية الشرعية - على ندرته - محقق تاريخيا رغم الفشل الذى أصاب الزعماء السياسيين عندما تحولوا الى حكام شرعيين ، فالزعيم السياسى - حقيقة - ينبغى أن يكون دائما بمبعدة عن بريق السلطة الشرعية ، وعليه دائما أن يكون رمزا يتجاوز كل حدود السلطات بمعناها التقليدى الحاكمى .

رابعا : يرى المنظرون السياسيون والاجتماعيون الغربيون ان لظاهرة الزعامة السياسية صلتها الوثيقة بنظرية الصفوة ، بينما ينزع المنظرون الماركسيون نزعة أخرى فى تحليلاتهم لذات الظاهرة ، حيث يرون أن الزعامة السياسية ظاهرة ذات بعد طبقي ، بمعنى أنها زعامة طبقة أو تأثير من طبقة على طبقة أخرى .

وإذا كنا نتفق مع المنظرين الغربيين فى أن الزعامة السياسية من العسير دراستها بمعزل عن ظاهرة الصفوة فى المجتمع ، وأن الصفوة - أى صفوة - قد تكون مصدرا - بل هى كذلك - لتفريخ الزعامات وخلقتها ، كذلك فإننا نتفق أيضا على ضرورة أن يؤخذ البعد الطبقي Class Dimension فى الاعتبار عند التصدى لظاهرة الزعامة السياسية بالتحليل والمناقشة على أساس أهمية هذا البعد فى تفسير انبثاق الظاهرة وتحديد معالمها ، وليس على أساس سيطرة طبقة على طبقة أخرى على نحو ما يذهب الماركسيون ، وهى السيطرة التى تنبع أساسا من الوضع المتميز على منظومة علاقات الانتاج .

خامسا : تثير قضية الزعامة السياسية لدى منظرى الفكر السياسى والاجتماعى تساؤلا خاصا بطبيعة الدور الذى يلعبه الفرد فى حركتى المجتمع والتاريخ ومنهم الزعماء السياسيون ، فبينما يرى أصحاب الرافد الغربى أن الفرد سواء أكان زعيما أو فنانا ٠٠ الخ يمكن أن يلعب دورا حاسما فى تعيين مسار حركتى المجتمع والتاريخ ، بينما يذهب أصحاب الرافد الماركسى الى التاكيد على دور القوى الاقتصادية فى تشكيل منظومة المجتمع والتاريخ ، وأن للجماهير - لا سيما البروليتاريا - دورا يفوق ذلك الدور الذى يلعبه الفرد فى صياغة حركة تاريخه أو مجتمعه .

وانكار دور الفرد - الزعيم - فى حركتى التاريخ والمجتمع أمر يتناقض مع وقائع التاريخ الانسانى ، فمن منا ينكر ذلك الدور الذى لعبه الأنبياء والرسل - كأفراد - فى تعديل مسار مجتمعاتهم وتعيين حركة تاريخهم ، ثم كيف نتجاهل ذلك الدور الذى لعبه كل من نابليون وموسيلينى وهتلر ومحمد على مثلا ، لا باعتبارهم زعماء ولكن باعتبارهم أفرادا متميزين استطاعوا أن يكون لهم دور لا بالنسبة لمجتمعاتهم فحسب ، ولكن أيضا بالنسبة لمسار حركة التاريخ فى العالم .

أما دور الشعوب ، وما تضطلع به الجماهير من أدوار فى حركتى المجتمع والتاريخ فامن من العسير تجاهله ، وهو ما يتضح من خلال الحركات الاجتماعية المختلفة كالثورات على سبيل المثال ، ولكن هل تستطيع الجماهير - بانتماءاتها الطبقية المختلفة - أن تعمل بمعزل عن قادة توجهها أو زعماء يرسمون لها معالم الطريق ؟ لذلك فنحن نؤمن بشرعية ثنائية الدور - الفرد والجماهير - فى حركتى المجتمع والتاريخ ، وأنه من العسير أن يعمل أحدهما بمعزل عن الآخر ؟ .

(٤)

ومؤلفنا وسط هذا التراث النظرى اللا محدود والخاص بظاهرة الزعامة السياسية لا يجد أنه من المنطقى - وهو يسعى للكشف عن ظاهرة الزعامة السياسية فى مصر - أن يكون صدق لما رده الآخرون ، أو أن يكون محض محاكاة لمناقشات الباحثين وجدل المنظرين ، بل أثر - أى هذا المؤلف - أن تكون له رؤيته الخاصة ، لا سيما وهو ليس مؤلفا نظريا فى ظاهرة الزعامة السياسية بوجه عام ، بل ان محور اهتمامه هو ظاهرة الزعامة المصرية فى

للتراث النظرى فى خدمة التحليل الاجتماعى والتارىخى لظاهرة الزعامة ببعديها التارىخى والآئى ، الأمر الذى ينبغى معه أن تكون الملامح العامة للتراث النظرى فى خدمة التحليل الاجتماعى والتارىخى للظاهرة السياسية المصرية .

فنحن اذن لسنا براصدين للتراث أو محاكين لاسهامات غيرنا من الباحثين ، بل آثرنا أن نتخذ موقف المتسائل المختبر لعدد من القضايا النظرية الخاصة بظاهرة الزعامة السياسية ، وهى تلك القضايا التى كانت ماثرا للجدل والنقاش بين باحثى علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى ، فهذا الموقف المختبر سوف ينهض على أساس (انتقاء) عدد من القضايا النظرية الخلافية ذات الصلة بقضية الزعامة السياسية كقضايا الثورة والصفوة والقوة والسلطة وصيغة الحكم ، محاولين اختبارها على محكى التاريخ والواقع المصرين ، مستهدفين من ذلك أن تتوأكب المعطيات النظرية مع الوقائع التاريخية والبنائية بحيث لا يأتى عرضنا لبعض جوانب التراث عرضا تقليديا يغلب عليه التلقيد والمحاكاة .

وجدير بالملاحظة أن انتقاءنا لبعض قضايا التراث سوف تتحدد مصادره من خلال اسهامات علماء السياسة والاجتماع ، فضلا عن علماء الاجتماع السياسى بحيث يكشف عرضنا عن رؤية تكاملية تؤمن بجولية العلاقة بين السياسة والمجتمع ، وبقدرة التاريخ على اضافة البعد الدينامى لصيغة الجدل من الظواهر السياسية من جانب ومتغيرات البناء الاجتماعى من جانب آخر .

فهذا المؤلف يدور فى فلك ثلاثية السياسة والتارىخ وعلم الاجتماع ، واضعا فى اعتباره أمرين : أولا اختبار بعض القضايا النظرية الخاصة بظاهرة الزعامة السياسية فى ضوء ما يكشف عنه تارىخ الزعامات المصرية وحاضرها ، وثانيا : ان الزعامة السياسية المصرية لها بعدها الثقافى والتارىخى والمجتمعى المتميز ، نظرا لتميز المجتمع المصرى وخصوصيته وتقدره تاريخيا ، وهو ما يؤكد أن فهم ظاهرة الزعامة السياسية المصرية لا ينبغى أن يكون - فقط - فى ضوء المقولات النظرية للتراث بل ينبغى أن يكون - أيضا - فى ضوء السياق الاجتماعى والتارىخى للمجتمع المصرى ، حتى تتكامل الرؤية ، وتتسم المعالجة بالعمق والشمول .

وتتحدد فصول هذه الدراسة من خلال ثلاث محاور أساسية هي :

- **المحور الأول :** بعض قضايا التراث النظرى .
- **المحور الثانى :** بعض نماذج من الزعامات السياسية من واقع التاريخ السياسى للمجتمع المصرى .

المحور الثالث : الكشف عن اتجاهات احدى فئات المجتمع المصرى ازاء ظاهرة الزعامة السياسية المصرية من خلال مجموعة من المتغيرات والقضايا المرتبطة بهذه الظاهرة من واقع دراسة ميدانية فى ضوء مقولات علم الاجتماع السياسى .

والمحور الثانى محاولة لاختبار بعض قضايا المحور الأول الخاص ببعض أبعاد التراث النظرى مع الأخذ فى الاعتبار ابراز دور كل من المهبة والظروف الموضوعية للمجتمع وموقف الجماهير فى خلق الزعامة وتألقها ، مع عرض تصور خاص لطبيعة الزعامة السياسية ومقوماتها الاساسية .

أما المحور الثالث وهو الخاص بالدراسة الميدانية فيعد خطوة نحو تقديم فهم كامل لطبيعة الزعامة السياسية المصرية وما ينبغى أن تكون عليه فيما يتصور الانسان المصرى ، وهى دراسة قطاعية تهتم برصد اتجاهات الانسان المصرى بفئاته المختلفة وتحليل أبعاد هذه الاتجاهات وتفسير ما تكشف عنه من مؤشرات تفصح عن ماهية الزعامة السياسية كمايتصورها الانسان المصرى .

ولسوف تعنى الدراسة فى مرحلتها الأولى بالكشف عن اتجاهات فئة الصفة المتعلمة نحو ظاهرة الزعامة السياسية ، ثم سوف تتابع بعد ذلك مجموعة الدراسات الميدانية لعدد من الفئات الاجتماعية للكشف عن اتجاهاتها ازاء ذات الظاهرة حتى تكتمل الملامح العامة لتصورات الانسان المصرى نحو ظاهرة الزعامة السياسية المصرية .

(٥)

ووفقا للتصورات العامة لتقصية الزعامة السياسية ، وبناء على الفلسفة التى ينفذ وفقا لها هذا المؤلف ، فلقد تحددت فصوله ومباحثه بناء على التصور الآتى :

الفصل الأول فيتناول مفهوم الزعامة وبعض القضايا النظرية المرتبطة

به وينقسم الى أربعة مباحث ، يعنى أوله بمعنى الزعامة السياسية وعلاقتها ببعض المفاهيم كمفهومى السلطة والقوة ، ثم انه يهتم أيضا بالتعرف على موقف بعض علماء المجتمع والمؤرخين من قضية الزعامة السياسية ، بينما يهتم المبحث الثانى بتعيين موقع الزعامة السياسية بين النظامين الديمقراطى الحزبى والاوتوقراطى الشمولى ، فى حين يعنى المبحث الثالث من هذا الفصل بدراسة علاقة الزعامة السياسية بظاهرة الثورة ، أما الفصل الرابع والأخير فيدور حول ظاهرة الزعامة السياسية فى علاقتها بنظرية الصفوة ، ونختتم هذا الفصل باستعراض عام ومناقشة تحليلية لقضايا هذا الفصل مع تقديم تصور نظرى ومنهجى للكيفية التى سوف نعتد عليها فى دراسة ظاهرة الزعامة السياسية المصرية وكما ستكشف عنها الفصول التالية .

أما الفصل الثانى فيعنى بتقديم نماذج من الزعامات السياسية المصرية من واقع التاريخ السياسى للمجتمع المصرى ، وينقسم الى خمسة مباحث ، يتعرف أولها على ماهية الزعامة السياسية فى مصر وارهاسات انبثاقها ، بينما يتناول الثانى والثالث والرابع ثلاثة نماذج من الزعامات السياسية المصرية وهم على التوالى أحمد عرابى ، ومصطفى كامل وسعد زغلول . ويأتى المبحث الخامس كاشفا عن مظاهر التماثل ومؤشرات التمايز بين الزعامات المصرية المختلفة .

تم يقفز بنا الفصل الثالث الى مصر ما بعد الخمسينات ، حيث نتعرف على نموذجين من زعامات مصر الثورة من خلال ثلاثة مباحث يشكّلون هيكل هذا الفصل ، فيطوف بنا الأول مناقشا قضيتى الثورة والصفوة العسكرية ، بينما يكشف الثانى عن العلاقة بين انتكاسة الليبرالية فى زعامة الخمسينات والستينات وغياب الايديولوجية وتطلعات الزعامة الكارزمية . ويمثل المبحث الثالث زعامة السبعينات ، مقتبعا محاولاتها لحياء الليبرالية وسط تحديات الواقع ، وما يمكن أن يبشر به الأمل .

وتنتابع الفصول ، حتى نصل الى الفصل الأخير . وهو الخاص بالدراسة الميدانية ، حيث نتعرف من خلال مباحثه الأربعة على اتجاهات بعض أفراد الصفوة المصرية المتعلمة نحو ظاهرة الزعامة السياسية بوجه

عام ، والمصرية على وجه الخصوص ، فنتعرف في مبحثه الأول على ما هية الصفوة المتعلمة (العينة) وأبرز خصائصها ، ثم نكشف في مبحثه الثانى والثالث عن ماهية الزعامة السياسية ومقوماتها والتميزات القائمة بينها وبين رئيس الدولة أو الحاكم وأبرز الزعامات السياسية المصرية وحاجة المجتمعات اليها .

ثم يأتى المبحث الرابع - والأخير - فيكشف عن تصورات هذه الفئة لأكثر فترات التاريخ السياسى للمجتمع المصرى تشبعا بالزعامات السياسية وأكثرها خلوا منها ، مع تحليل ظاهرة التشبع والخلو هذه .

وهذا المؤلف يدين لعدد من الأصحاء والزملاء بالكثير . . والكثير ، بدءا بأخى الدكتور سالم عبد العزيز الذى تحمل - رغم مشاغله - مشقة تفرغ معطيات الدراسة الميدانية وجدولتها ، ومرورا بالزميلة الفاضلة الدكتورة فتحية النبراوى أستاذ التاريخ الإسلامى المساعد بكلية الدراسات الانسانية جامعة الأزهر فرع البنات التى زودتنى بالعديد من المراجع الهامة التى أفادتنى كثيرا فى إثراء هذا المؤلف وإضافة أبعاد جديدة ما كنت أتنبه اليها لولا تلك المراجع . ثم لا أنسى اسهامات الزميلتين نوال سليمان وسهير عبد العزيز وعظيم تعاونهما معى ، كذلك أخى وصديقى الأستاذ على ليلة مدرس علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس الذى كانت لناقشاتنا معا الأثر فى بلورة الكثير من أفكار هذا المؤلف ، فضلا عن تزويده اىابى بالعديد من المراجع النادرة التى أعانتنى كثيرا على انجاز هذا العمل .

كذلك لا يفوتنى أن أنوه بالمجهود غير المنكور الذى بذله الأخ الأستاذ على فرغلى والأخ الأستاذ محمد حافظ فى اتمام العمل الميدانى ، فلهما ولجميع الزملاء الشكر كل الشكر .

والله ولىّ التوفيق .

مصر الجديدة فى ١٩٨٠/٥/٨

د. عاطف أحمد فؤاد